دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي–دراسة حالة البحرين–

The role of financial inclusion in achieving financial stability

- Bahrain case study -

صونيا جواني[1]، عديلة مريمت [2]

[1] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، djouani.sonia@univ-guelma.dz

[2] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)،miremet.adila@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام :2022/10/05 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، لذلك اتبعت المنهج الوصفي التحليلي واستعانت بدراسة حالة البحرين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النتائج الايجابية التي حققها الشمول المالي في البحرين لها دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي في المملكة وذلك من خلال الارتفاع الكبير في مؤشراته لاسيما عدد الحسابات المصرفية لسكان المملكة.

كلمات مفتاحية: *الشمول المالي، الخدمات المالية، البنوك المركزية، الاستقرار المالي*

تصنيفاتJEL : G21 ، E58، P34

Abstract:

This study aimed to show the role of financial inclusion in achieving financial stability, so it followed the descriptive analytical approach and used the Bahrain case study.

The study concluded that the positive results achieved by financial inclusion in Bahrain have a major role in achieving financial stability in the Kingdom, through the significant increase in its indicators, especially the number of bank accounts for the population of the Kingdom.

Keywords: financial inclusion, financial services, central banks, financial stability

JEL Classification Codes: G21, E58, P34

المؤلف المرسل : صونيا جواني: djouani.sonia@univ-guelma.dz

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت بعد الأزمة المالية العالمية 2008 حيث حظي باهتمام كبير من طرف البنوك المركزية والمؤسسات النقدية والمالية الدولية، نظرا لما يعكسه من وصول مختلف فئات المجتمع خصوصا الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود إلى كافة الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة بكفاءة عالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم وتعريفهم بمكاسب ومخاطر هذه الخدمات، وحماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفاعلية بهدف دمجهم في النظام المالي الرسمي، كذلك يسهم الشمول المالي في تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم. لذلك فتعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعزز تحقيق الاستقرار المالي.

من هنا ازداد اهتمام الحكومات والبنوك المركزية بتحقيق الشمول المالي وتجسد ذلك في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيزه وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية بالشكل الصحيح، في هذا الإطار نجد الكثير من الدول ومن بينها البحرين التي ركزت على المتطلبات الأساسية لتحقيق الشمول المالي معتمدة في ذلك على خطط وبرامج توعية وتثقيف مالي لتحقيق الاستقرار المالي.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي؟

فرضية الدراسة: يسهم الشمول المالي بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مفهوم الشمول المالي أهميته، أهدافه، وأبعاده؛
- تحديد مفهوم، أهداف وسياسات تحقيق الاستقرار المالي؛
- الوقوف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال دراسة حلة البحرين.

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف توضيح دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، كما استعنا في ذلك على دراسة حالة البحرين.

2. مفاهيم حول الشمول المالي Financial Inclusion:

1.2 مفهوم وتطور الشمول المالي:

خلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، وهو ما يصطلح عليه بالشمول المالي، حيث استخدم لأول مرة مصطلح الشمول المالي في عام 1999 من خلال وصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وفي عام 2011 أطلقت مجموعة البنك الدولي قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex) التي تقدم مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبط بأهم الأنشطة المالية كالاقتراض والادخار والدفع وإدارة المخاطر المالية، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي مبادرة لإتاحة سبل الوصول إلى الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020، فيما أطلقت مجموعة العشرين مبادرة باسم "الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي" في عام 2010 تهدف إلى تعزيز جهود صناع القرارات في هذه الدول ودول العالم المعنية لزيادة مستويات الشمول المالي، كما اعتمدت الشمول المالي كأحد أعمدة التنمية العالمية الرئيسية. (بوتبينة، 2018، صفحة 7)

يتحقق توسيع نطاق الشمول المالي لتمكين وصول الخدمات المالية لكل طبقات المجتمع من خلال ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة بالتوازي مع تعلم كيفية إدارة المخاطر الناشئة عن تطور هذه الخدمات، ومن بين المؤسسات الدولية المسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الشمول المالي، البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الصغيرة وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى. (حمدان و أبو دية، 2018، صفحة 3)

2.2 تعريف الشمول المالي: هناك عدة تعاريف للشمول المالي من بينها:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه

الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (عبد الله، حن، جبارين، و حتاوي، 2016، صفحة 39)

كما يمكن تعريفه على أنه إتاحة أكبر قدر ممكن من الفرص والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية التي يقدمها القطاع المصرفي من حسابات توفير وخدمات دفع وتحويل وتمويل وائتمان نقدي وكذلك قطاع التأمين بمختلف أنشطته لتفادي عزوف بعض الأفراد ولجوئهم للتعامل مع القنوات والوسائل غير الرسمية التي تفتقر بعض الشيء للرقابة والإشراف. (جاسم، صفحة 10)

وبشكل عام يمكن تعريف الشمول المالي على أنه تعميم الخدمات المالية والمصرفية وتسهيل وصولها لكافة فئات المجتمع بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، لمحاربة البطالة والفقر وتحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات مما يساعد على توجيه الموارد المالية للاقتصاد الرسمي بهدف تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي.

3.2 أهمية الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وذلك من خلال:

- هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛

من ناحية أخرى يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من خلال محاربة البطالة والفقر والاهتمام بفئة محدودي الدخل والوصول إلى الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجهم في القطاع المالي عن طريق تعميم الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر وبالتالي رفع مستوى المعيشة. (مليكة، 2020، صفحة 3)

4.2 أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز وتحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت أفرادا أو منشآت وجذب المستبعدين إلى النظام المالي وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها؛
- حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم بما يضمن حد أدنى من التثقيف المالي؛ (العقيلي و رشاد الشربيني، 2018، صفحة 3)
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي؛
- دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الأصول المصرفية، وجذب عملاء جدد، وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، هذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والبحث فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات مالية جديدة تلبي رغبات واحتياجات تلك الشرائح (حسن و حسين النعمة، 2018، صفحة 5).

5.2 أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد وهي :

1- **الوصول إلى الخدمات المالية:** ويعني قدرة كل فئات المجتمع على الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول، تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية من خلال توفير المؤسسات المالية لبيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية ويمكن قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية من خلال النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من الأشخاص البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع، وحسابات وسائل الدفع الالكترونية؛
- درجة الارتباط بين نقاط تقديم الخدمات المصرفية . (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 6)

مع التطورات التكنولوجية الراهنة أصبحت المؤشرات التقليدية التي تقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي غير كافية، فقد فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت باب جديد على الخدمات المالية الرسمية والتي يتم استخدامها في ظروف معينة للتغلب على عائق المسافة للوصول إلى الخدمات المالية.

2– استخدام الخدمات المالية: إن تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة وذلك من خلال مؤشرات قياس هذا البعد:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، ونسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية، ونسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية، وكذا التي لديها حسابات ودائع ولديها قروض قائمة.

ويمكن أن نستفيد من ثلاث مؤشرات مختلفة لتقييم مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية وهي: امتلاك خدمة مالية واحدة على الأقل، الاحتفاظ بالمدخرات والقروض من مؤسسة مالية رسمية بالإضافة إلى الاستفادة من البيانات العالمية لقياس الشمول المالي. (عجور، 2017، الصفحات 27-28)

3– جودة الخدمات المالية: يعتبر هذا المؤشر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية حيث تعتبر هذه الأخيرة تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص

جودة الخدمات المالية المقدمة. (صليحة و معمر، 2019، صفحة 4) ومن بين مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية ما يلي:

- القدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للعملاء، الشفافية في الوصول إلى المعلومات إلى جميع العملاء حول الخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات صائبة بخصوص استخدام هذه الخدمات؛
- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية إضافة، وحماية المستهلك وذلك من خلال الأنظمة والقوانين لضمان حقوقه؛
- التثقيف المالي للعملاء من خلال معارفهم المالية. (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 8)

6.2 مبادئ تحقيق الشمول المالي: بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بدأ الاهتمام بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من الدول وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي حيث قامت مجموعة العشرين (G20) بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي:

- **القيادة:** وتتمثل في ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي؛
- **التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، إضافة إلى تقديم خدمات مالية متنوعة؛
- **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية وذلك في إطار تحسين البنية التحتية؛
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية حقوق المستهلك المالي من خلال توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛
- **التمكين:** زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء ؛
- **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛ (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 8)

- **المعرفة:** يجب توفر بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وادوت قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات المالية وهذا أمر ضروري لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي؛
- **التناسب:** وضع سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية والمنتجات المالية المبتكرة بحيث تقوم على أسس سد الفجوة ومواجهة المعوقات في التشريعات الحالية؛
- **الإطار العملي:** يجب أن يستند على المعايير والممارسات الدولية التي تم تصميمها بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة. (بهوري، 2019، صفحة 6)

3. الاستقرار المالي financial stability

أدت التطورات التكنولوجية الهائلة وزيادة تكريس عولمة النظام المالي إلى زيادة حالات عدم الاستقرار المالي وزيادة حدة الأزمات المالية، حيث شهد النظام المالي العالمي توسعا تجاوز في وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي، وتغيرا كبيرا في عناصر الأصول المالية، وأصبح نظاما أكثر تعقيدا زادت فيه مخاطر العدوى مما استوجب أن يكون الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا أساسيا في السياسات الاقتصادية.

1.3 تعريف الاستقرار المالي:

يعتبر الاستقرار المالي مفهوم حديث الوجود، فحتى لو كان إعطاء تعريف للاستقرار المالي يمكن أن يظهر كممارسة بسيطة للوهلة الأولى، فإنه لا يوجد توافق في الآراء بين العلماء وصناع السياسة من حيث كيفية تعريف هذه الظاهرة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبة ، فقد أجرى Garry Schainasi دراسة وافرة تتعلق بأساليب تحديد الاستقرار المالي، حيث وضع خمسة مبادئ رئيسية يجب أخذها بالاعتبار عند تحديد مفهوم الاستقرار المالي وهي:

المبدأ الأول: الاستقرار المالي هو مفهوم يشمل مختلف جوانب التمويل والنظام المالي، البنى التحتية والمؤسسات والأسواق، وكذا النظام القانوني والأطر الرسمية للتنظيم المالي والإشراف والمراقبة. (بوكساني و أمزيان، 2011، صفحة 237)

المبـدأ الثـاني:الاسـتقرار المـالي لا ينطـوي فقـط علـى تخصـيص المـوارد بكفـاءة، إدارة المخـاطر، تعبئـة المدخرات، وتسيير تراكم الثروة فقط، بل يرتبط أيضا بالتشغيل الكافي لنظام المدفوعات (Albulesai & others, 2016, p. 944)

المبدأ الثالث: هو أن الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بعدم وجود أزمات مالية فعلية، بل يتعلق أيضا بقدرة النظـام المـالي علـى الحـد مـن عـدم التـوازن واحتوائـه ومعالجتـه قبـل أن يشـكل تهديـدا لنفسـه أو للعمليـة الاقتصادية، وبالتالي فإن الاستقرار المالي يتتبع أبعاد وقائية وعلاجية على حد سواء.

المبـدأ الرابع: هـو أن الاستقرار المالي ينبغي أن يصاغ من حيث النتائج المحتملة للاقتصاد الحقيقي، ولا ينبغي اعتبار الاضطراب في الأسواق المالية أو في المؤسسات المالية الفردية تهديدا للاستقرار المالي إذا لم يكن من المتوقع أن يضر بالنشاط الاقتصادي عموما. (بوكساني و أمزيان، 2011، صفحة 237)

المبـدأ الخـامس: وهـو أن يـتم التفكـير في الاسـتقرار المـالي كسلسـلة مسـتمرة، (Albulesai & others, 2016, p. 944) لأن التمويل أساسا ينطوي على اللايقين فهو حركي سواء عبر الزمن أو الابتكـارات الماليـة، ويتركـب مـن العديـد مـن العناصـر والـروابط المتطـورة، ممـا يجعـل مـن المسـتحيل تمثيـل الاستقرار المالي في نقطة زمنية معينة، إضافة إلى أنه يمكن النظر إلى الاستقرار المالي على أنه يتوافق مع استقرار أجزائه المكونة له مثل سلامة المؤسسات المالية، ظروف الأسواق المالية وكذا فعالية مكونات البنية التحتية.

ومع ذلك وبعد وضع المبادئ الأساسية لتعريف الاستقرار المالي، لم يجد العلماء توافق في الآراء بشأن تعريفه، واندرج تحت عدم التوافق هذا مجموعة من التعاريف الخاصة بالاستقرار المالي.

فاستقرار النظام المالي يعتبر الركيزة المباشرة لتنمية القطاع الحقيقي ويقصد به قدرة النظام المالي على توفير السيولة وتوفير المعلومات عن مناخ الأعمال، إضافة إلى القدرة على استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية (سالم و المزادوة، 2016)

والاستقرار المالي هو شرط للنمو الاقتصادي والعديد من العلاقات المتبادلة مع الاستقرار النقدي. (Hammond, 2007, p. 1)

ويعرف الاستقرار المالي كذلك على أنه النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات والاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة. (الحميدي، 2015، الصفحات 3-4)

والاستقرار المالي يعني عموما الاستقرار المشترك للمؤسسات المالية الرئيسية العاملة داخل الأسواق المالية، واستقرار تلك الأسواق. (Donath & Mariana Cismas, 2008, p. 27)

يرتبط مفهوم الاستقرار المالي بتجنب الأزمات والحد من تكاليفها (Brant & autres, p. 19) وكذلك قدرة النظام المالي والوسطاء والأسواق والبنية التحتية على تحمل الصدمات والاختلالات (Nguyen & Schepens, 2015, p. 4)

كما يرى كل من M.Chenardk وDas U.Quintyn أن تحليل الاستقرار المالي يتوافق إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية الكلية، وعليه فهو يعتمد على مؤشرات قياسية، حيث أن السلامة المالية والتي تعرف بالقدرة على مقاومة الأزمة واستيعاب الصدمات والتعافي السريع منها تتميز بأنها أكثر قابلية للقياس، إضافة إلى أن السلامة المالية تشكل عنصرا رئيسيا في المفهوم الكلي للاستقرار المالي. (مناع و لعرابة، 2014، الصفحات 222-223)

وعليه يتضح بأن الاستقرار المالي يعتمد على خلق بيئة أداء متوازنة بين مختلف عناصر علم التمويل والنظام المالي، ليتجاوز بهذا المفهوم البسيط عدم وقوع الأزمات والعمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي.

2.3 مميزات الاستقرار المالي:

للاستقرار المالي مجموعة من المميزات والتي حصرها Ferguson في النقاط التالية: (Alauiode & Al Sadek, 2008, p. 7)

- الاستقرار النقدي.
- تقارب معدلات التوظيف والمعدل الاقتصادي الطبيعي.

- الثقة في عمل المؤسسات والأسواق المالية في الاقتصاد.
- عدم وجود تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية في الاقتصاد.

كما يغطي الاستقرار المالي ثلاث خصائص أخرى: (Brant & autres, p. 19)

- قدرة النظام المالي على نقل الموارد بكفاءة وبشكل منتظم من المدخرين إلى المستثمرين.
- تقييم المخاطر المالية، تقديرها وإدارتها بشكل جيد.
- يجب أن يكون النظام المالي في الدولة قادر على استيعاب المفاجآت والصدمات.

3.3 أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

-أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع سنة 2008 والذي حمل عنوان "المخاطر العالمية 2008" أن النظم المالية مضطربة، وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا منتصف وأواخر عام 2007، تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر، وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة في عام 2008، قد يدفعان الحكومات والشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحا مثل التغيرات المناخية، وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى. (بلوافي، 2008، الصفحات 72-73)

-غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها من البلدان أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي، ففي مراجعاته التي أصدرها في أفريل من نفس العام 2008، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي. (ريمة، 2013، صفحة 22)

4.3 سياسات تحقيق الاستقرار المالي

إن تحقيق والمحافظة على الاستقرار والسلامة المالية للأقطار المختلفة يستوجب تبني سياسة مالية ذات شقين: (الإمام، 2010، صفحة 13)

الشق الأول: وقائي موجه نحو الحيلولة دون وقوع الأزمات والمشاكل في النظام المالي، ومن الأمثلة على الحالات التي يكون النظام المالي فيها في ضائقة هي:

- وجود مشاكل في السيولة.
- التدهور الذي يعتري نوعية الموجودات نظرا لزيادة القروض الرديئة والمتعثرة.
- زيادة التركز الائتماني في قطاعات عرضة للتقلبات.

وتؤكد الإجراءات الوقائية التي تحول دون ذلك على ضرورة استمرار الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية بصورة منتظمة وذلك بهدف تحقيق سرعة التشخيص المبكر (الإنذار المبكر) لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي.

الشق الثاني: علاجي في طبيعته، ويسعى إلى احتواء الأزمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن.

4. دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

1.4 الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي من أجل تحقيق الاستقرار المالي:

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز التي تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي حيث يستفيد القطاع المالي من الشمول المالي من خلال دور البنك المركزي في التثقيف المالي مما يؤدي إلى الاستقرار النقدي والمالي وتتمثل هذه الركائز في ما يلي:

1– دعم البنية التحتية المالية: حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعد من أهم الركائز لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية بهدف خفض تكاليف هذه الخدمات؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

2- الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء على حد السواء وتسهيل الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وتزويدهم بالمعلومات الكافية وخدمات الاستشارة المالية إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة. (مروان و بوعافية، 2018، صفحة 95)

3- تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر أحد أهم ركائز تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أخذا بعين الاعتبار ما يلي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإقراض، الادخار ، التأمين، ووسائل الدفع مع الاهتمام بالتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية للمحافظة على جودة الخدمات؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل دفع عمولات. (جازية، 2020، صفحة 5)

4– التثقيف المالي: يعتبر التثقيف المالي والتوعية المالية من الركائز التي يتوجب على كل دولة الاهتمام بها، من خلال وضع وإعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعلم والتثقيف المالي والعمل على تطوير هذه الاستراتيجيات من طرف الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكل الأطراف ذات العلاقة، بهدف تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة تلك الفئات المستبعدة والمهمشة. (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 5)

2.4 دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي بهدف تحقيق الاستقرار المالي

تعتبر البنوك المركزية هي أهم مكونات المؤسسات المالية والقطاع المالية، وتعتبر هي المعنية بمحاولة تحقيق الاستقرار المالي في الدولة، لذلك فهي تسعى جاهدة لتأهيل البنوك للتصدي للأزمات والاستعداد لها ومنع انتقالها إلى القطاعات المالية الأخرى فهي دورا هاما في تعزيز الشمول المالي بهدف تحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال:

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بجميع أنواعها وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها للرقابة من طرف الجهات الرقابية؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية باستخدام التكنولوجيا الجديدة والحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول إلى كافة فئات المجتمع؛
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية المالية ونشر الثقافة المالية خاصة في الفئات المهمشة وفئة الشباب. (المالي، 2017، صفحة 7)

3.4 دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي: إذ هناك ثلاث قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلالها أن يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي:

القناة الأولى: من خلال التنويع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع مستويات الائتمان إلى الشركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الإقراضية نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته الأمر الذي ينعكس على انخفاض مخاطر النظام المالي؛

القناة الثانية: من خلال زيادة عدد المدخرات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها وهو ما يقلل من اعتماد البنوك على التمويل غير الأساسي الأكثر تقلبا خلال الأزمات مما يقلل المخاطر الدورية؛

القناة الثالثة: تتمثل في مساهمة زيادة الشمول المالي وبصورة فعالة في تحسين كفاءة السياسة النقدية هذا ما يعد من العناصر الإيجابية المؤثرة على الاستقرار المالي. (العراقي و أحمد النعيمي، 2018، صفحة 8)

انطلاقا مما سبق نلاحظ أن الشمول المالي يعمل على تغيير بنية النظام المالي في الدولة ككل ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

كذلك فالاعتماد على الخدمات المالي غير الرسمية في حد ذاتها يعتبر مصدر لعدم الاستقرار المالي إذ أن من الممكن أن يكون الاستبعاد المالي من أهم عوامل تفشي ظاهرة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. (السن، 2019، صفحة 37)

4.4 دراسة حالة البحرين

يشكل الشمول المالي ركيزة أساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في البحرين، حيث عكفت مملكة البحرين على بناء بنية تحتية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتحقيق نظام مالي شامل بهدف تحقيق الاستقرار المالي في المملكة.

تهدف جهود مملكة البحرين في إطار الشمول المالي إلى ضمان وصول جميع الشركات والأسر إلى المنتجات والخدمات المالية وتمكنهم من استخدامها الخدمات بكفاءة للمشاركة في المعاملات اليومية.

حيث يراقب مصرف البحرين المركزي كل التطورات في مجال الشمول المالي وتأثيرها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

يأخذ مصرف البحرين المركزي عددًا من المبادرات لمواصلة تطوير المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي من خلال توسيع نطاق البيانات وترددها.

الأرقام الواردة في الجدول رقم 1 تؤكد استمرار جهود البحرين لتحقيق مستوى أعلى من الشمول المالي داخل القطاع المالي من خلال توفير سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، حيث يقدم القطاع المالي خدمات لفئات مختلفة من السكان البحرينيين. وكذا جميع المدفوعات التي تدفعها الحكومة سواء في شكل رواتب أو أجور أو مزايا اجتماعية أو مدفوعات لمقدمي الخدمات للوكالات الحكومية، من خلال حسابات مصرفية رسمية للنساء والشباب، كما لا يواجه البالغون أي عقبات أو أي شكل من أشكال العوائق التي تحول دون وصولهم إلى القطاع المالي.

تعمل الحكومة حاليًا أيضًا على تطوير نظام من شأنه إضفاء الطابع الرسمي على الأجور وتوزيع العمالة الوافدة في القطاع الخاص. إذ أن جميع المؤسسات الخاصة ستكون ملزمة بدفع رواتب موظفيها الأجانب من خلال البنوك، مع التحكم في آلية الدفع بهدف التأكد من عدم وجود خرق لالتزامات الشركات تجاه العاملين.(Bahrain, 2020, pp. 112-113)

الجدول 1: أرقام الشمول المالي لمملكة البحرين

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
Number of Banks**	27	27	27	27	26	29	29
Number of Branches	163	167	171	172	171	173	204
Number of Branches per 100,000 in population	*13*	*12.7*	*12.5*	*12.1*	*11.4*	*11.5*	*13.7*
Number of ATMs	471	452	458	*461*	*453*	*479*	515
Number of ATMs per 100,000 in population	*37.6*	*34.4*	*33.4*	*32.4*	*30.2*	*31.9*	*34.7*
Number of Accounts ***	1,505,233	1,521,724	1,636,519	1,741,395	1,887,403	1,907,307	2,108,637
Number of Accounts per 1,000 in population	*1,201*	*1,158*	*1,194*	*1,223*	*1,257*	*1,269*	*1,421*
Number of Internet/PC linked accounts	352,982	471,535	468,746	544,111	534,033	477,894	616,960
ATM Cards (thousands)	1,199.7	1,229.6	1,352.6	1,407.7	1,481.8	1,384.6	1,644.1
Debit Cards (thousands)	1,002.2	1,010.0	1,097.2	1,111.2	1,128.5	1,171.7	1,210.3
Credit Cards (thousands)	202.3	222	253.3	290.3	329.7	322.9	306.6
Population	1,253,191	1,314,562	1,370,322	1,423,726	1,501,116	1,503,091	1,483,756

Source: Central Bank of Bahrain, Financial Stability Report, 2020, P 113.
https://www.cbb.gov.bh/wpcontent/uploads/2020/12/FSRSep2020VER2.pdf

حيث: عدد البنوك يخص بنوك التجزئة فقط (التقليدية والإسلامية)، وعدد الحسابات يشمل ودائع التوفير حيث يتم استخدامها للمدفوعات في البحرين.

من خلال الجدول السابق يتضح أنه: من عام 2013 إلى عام 2019 ، تظهر الأرقام أن الوصول إلى التمويل يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، فبالنسبة لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100،000 فسجلت 34.7 جهاز صراف آلي، أما فيما يخص عدد الحسابات المصرفية بداخلها زادت بنوك التجزئة على مدى السنوات الست الماضية من 1،505،233 في عام 2013 إلى 2،108،637 في عام 2019 مما يدل على زيادة قدرها 40.1٪.

الشكل 1: عدد الحسابات المصرفية

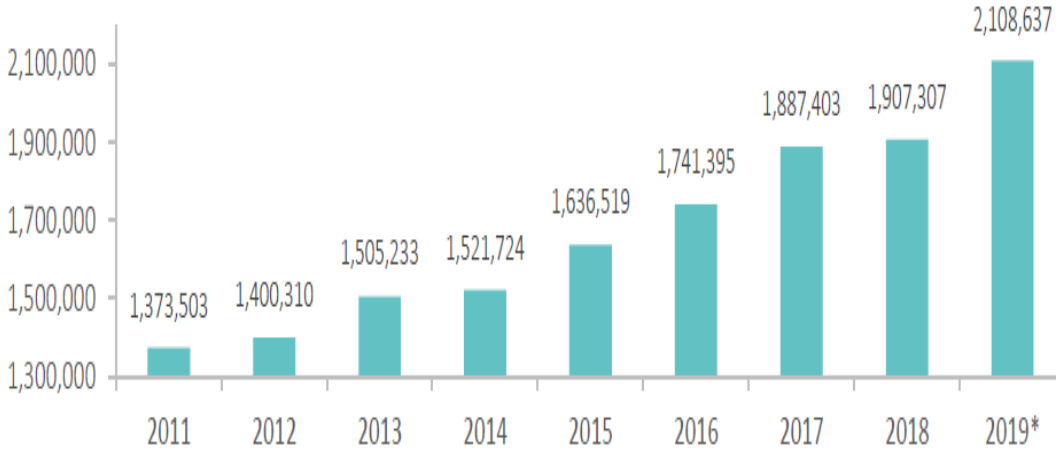

Source: Central Bank of Bahrain, Financial Stability Report, 2020, P 113.
https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2020/12/FSRSep2020VER2.pdf

من خلال الشكل السابق يتضح الارتفاع الكبير في عدد الحسابات المصرفية في البحرين إذ نلاحظ أنه في سنة 2011 كان عدد الحسابات 1،373،503 سجلت البحرين ارتفاع في عددها كل سنة بعد 2011 لتصل سنة 2019 إلى 2،108،637 بزيادة قدرها 53.5 % هذه الزيادة ترجع إلى دعم مصرف البحرين المركزي للشمول المالي ورفع وتيرته بهدف تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام بالمملكة بما يضمن سلامة واستقرار النظام المالي في البحرين.

4.الخاتمة

يسهم الشمول المالي إسهاما كبيرا في الحد من الفقر وتحسين الوضعية الاجتماعية في المجتمع من خلال تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم وتحسن فرص التمويل لمنشآتهم الصغيرة، بهدف دمجهم في النظام المالي الرسمي، حيث أن معالجة الخلل الحاصل في النظام المالي الرسمي عملية في غاية الأهمية لضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وذلك من خلال تبني البنوك المركزية إستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي عن طريق نشر

الثقافة المالية بين مختلف شرائح المجتمع والتي تؤدي دور كبير في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية بما يضمن تحقيق السلامة والاستقرار المالي.

النتائج:

– يعتبر مستوى الشمول المالي في البحرين مرتفع مقارنة بالدول الأخرى وهذا راجع إلى دعم وتعزيز بنك البحرين المركزي وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة.

– توفر التطورات الإيجابية في الإطار التنظيمي والرقابي للبحرين في السنوات الأخيرة مما شكل أرضية جيدة بشأن مستقبل الشمول المالي، إذ أصبحت المؤسسات المالية في البحرين أكثر وعيا بقضايا الشمول المالي.

– عكفت مملكة البحرين على بناء بنية تحتية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتحقيق نظام مالي شامل بهدف تحقيق الاستقرار المالي في المملكة.

– سجل بنك البحرين المركزي ارتفاع ملحوظ في مختلف مؤشرات الشمول المالي وذلك خلال الفترة من 2011 إلى 2019 فقدرت نسبة ارتفاع الحسابات المصرفية بنسبة 53.5%.

المقترحات:

– يقع نشر وتطبيق مفهوم الشمول المالي على مسؤولية كافة الهيئات المالية لذلك لابد من تفعيل دور جميع الفاعلين؛

– محاربة الفجوات بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من شأنها توجيه الأفراد نحو التعامل مع الهيئات الرسمية، بهدف تعزيز الاستقرار المالي.

5. قائمة المراجع:

- أبو بكر بو سالم، و رياض المزادوة. (2016). آثار التحرير المالي على استقرار النظام المالي ومستوى التنمية المحلية . *مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية* (6).
- إجلال راتب العقيلي، و أحمد رشاد الشربيني. (2018). الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. *وقائع الحلقة السادسة من لقاء الخبراء*. معهد التخطيط القومي.

- أحمد مهدي بلوافي. (2008). البنوك الإسلامية والاستقرار المالي. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز* (2).
- احمد نوري حسن، و نغم حسين النعمة. (2018). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول).
- أرشد عبد الأمير جاسم. (بلا تاريخ). الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية. *مجلة الكلية الاسلامية الجامعة* (49).
- آسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب–. *مجلة دراسات وأبحاث ، 10* (3).
- بدر شحدة حمدان، و ماجد أبو دية. (2018). أثر الاشتمال المالي على التنمية الإقتصادية في فلسطين. *مجلة الإقتصاد والمالية ، 4* (2).
- بشار أحمد العراقي، و زهراء أحمد النعيمي. (2018). الشمول المالي وأثره على الإستقرار المالي في البلدان العربية. *مجلة جامعة جيهان اربيل العلمية* (2).
- بن قيدة مروان، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 9* (1).
- حدة بوتبينة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول).
- حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 16* (23).
- حنين محمد بدر عجور. (2017). *دور الشمول المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء –دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة–* . مذكرة ماجستير تخصص ادارة اعمال، كلية التجارة: الجامعة الاسلامية غزة.
- ذهبي ريمة. (2013). *الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر جميعي للنظام المالي الجزائري الفترة 2003-2011*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

- رشيد بوكساني، و أمينة أمزيان. (2011). الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (10).
- ريمة مناع، و مولود لعرابة. (2014). أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي. *مجلة دراسات اقتصادية* (1).
- سمير عبد الله، حبيب حن، علي جبارين، و محمد حتاوي. (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(M.A.S).
- صلاح الدين محمد أمين الإمام. (2010). استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف. *مجلة المنصور* (13).
- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية –تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية–. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، 3* (2).
- عادل عبد العزيز السن. (2019). دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي. *مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية ، 5* (2).
- عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. *مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية*. صندوق النقد العربي.
- فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. صندوق النقد العربي.
- فلاح صليحة، و حمدي معمر. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 7* (4).
- كركار مليكة. (2020). الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 10* (3).
- نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كآداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعية ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–. *مجلة الاقتصاد الجديد ، 10* (3).

- يسر برنيه، رامي عبيد، و حبيب أعطيه. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. *فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي.
- Alauiode, A. A., & Al Sadek, M. (2008). What is Financial Stability. *Financial, Stability Paper Series, N°01*.
- Albulesai, C., & others, a. (2016). what we understand by Financial Stability. *joint international conference about Technology,Innovation and industrial management.* University of Timisoara, Romania: , School Management Knowledge and Learning.
- Bahrain, C. B. (2020). *Financial Stability Report.*
- Brant, O. d., & autres, e. Stabilité Financière. *Ouvertures économiques, de boeck.*
- dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.
- Donath, L. E., & Mariana Cismas, L. (2008). Déterminants of Financial Stability. *The Romanian Economy journal* (29).
- Hammond, G. (2007). Définition caractéristiques de la stabilité Financière pour les pays en Développement. *Revue Economique et monétaire* (1).
- Nguyen, G., & Schepens, T. (2015). Stabilité financière. Banque National de Belgique, Brucelles.